تَعْلِيقَاتٌ عِلْمِيَّة

عَلَى شرح

مُقَدّمَة العقيدة الواسطية

للإمام ابن تيمية

جُله مستفاد من شرح شيخنا أبي مشكور الإسرافيلي

على كتاب شرح العقيدة الواسطية للهراس

دَوَّنَها/ أبو محمد عبد الله التعزي الماوي

بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة)

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا [1]، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد [2] أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء آية: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧١]

---

[1] شرور الأنفس هي الذنوب، وسيئات الأعمال عقوباتها. انظر " قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة " (٨٤) ، " الجواب الكافي " (١١٥).

[2] **قال شيخ الإسلام بن تيمية**: لمَّا كانت كلمة الشهادة لا يَتحملها أحدٌ عن أحد، ولا تقبل النيابة بحال أفرد الشهادة بها، ولما كانت الاستعانة والاستعاذة والاستغفار يقبل ذلك فيستغفر الرجل لغيره ويستعين الله له ويستعيذ بالله له أتى فيها بلفظ الجمع؛ ولهذا يقول: اللهم أعنا، وأعذنا، واغفر لنا. قال ذلك في حديث بن مسعود، وليس فيه " نحمده "، وفي حديث بن عباس " نحمده " بالنون مع أن الحمد لا يتحمله أحد عن أحد، ولا يَقبل النيابة، فإن كانت هذه اللفظة محفوظة فيه إلى ألفاظ الحمد والاستعانة على نسق واحد.

وفيه معنى آخر، وهو أن الاستعانة والاستعاذة والاستغفار طلب وإنشاء، فيستحب للطالب أن يطلبه لنفسه ولإخوانه المؤمنين، وأما الشهادة فهي إخبارٌ عن شهادته لله بالوحدانية، ولنبيه بالرسالة، وهي خبرٌ يُطابَق عَقْدَ القلب وتصديقه، وهذا إنما يُخبِرُ به الإنسان عن نفسه؛ لعلمه بحاله بخلاف إخباره عن غيره، فإنه إنما يُخبِرُ عن قوله ونُطقه، لا عن عقد قلبه، والله أعلم " عون المعبود " (١٠٦/٦)

أما بعد ، فإنّ أصدق الحديث كتاب الله جل وعلا، وخير الهدى هُدى نبينا الكريم محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، أما بعد /

فإنَّ رسالة العقيدة الواسطية من أهم الرسائل التأصيلية في علم العقيدة، وقد اعتنى بها العلماء عناية فائقة، وأوصوا طلبة العلم بحفظها، وفهمها، فهي جديرة بالعناية، وقد تميزت هذه الرسالة بكونها مشتملة على كثير من الأدلة من الكتاب والسنة بخلاف كثير من رسائل المتون، وبسهولة ألفاظها، واختصار كلماتها.

وسبب تسميتها بالواسطية أنها كانت جواباً لسائل من أرض واسط، وبلدةُ واسط بلدةٌ أنشأها الحجاج بن يوسف الثقفي بين الكوفة والبصرة، فقيل: سميت واسط؛ لتوسطها بين الكوفة والبصرة، والله تعالى أعلم

وقيل: سميت بالواسطية؛ لأن أصحاب هذه العقيدة هم وَسَطٌ بين فِرَق الأُمَّة الإسلامية، كما ذكر المصنف في أواخِر الرسالة وسطية أهل السنة بين الفِرق.

وقد شُرِحَت هذه العقيدة بشروحات كثيرة جداً، وكان من أنفعها شرح العلامة محمد بن خليل الهراس الذي كان أشعرياً ثم صار من أهل السنة والجماعة، ولكن لكونه توسع شيئاً ما في شرح فقرات المقدمة ، فأورد مسائل خارجة عن مقصود الكتاب صار فيه شيء من الصعوبة، لا سيما لمن يدرس العقيدة ولم يدرس شيئاً من النحو، فأحببت التعليق على شرحه، وإيضاح تلك المسائل التي ذكرها، وهو في الأصل مستفاد من درس شيخنا أبي مشكور الإسرافيلي على الكتاب.

خلاصة محتوى العقيدة الواسطية

١ــ إيراد أبواب الإيمان الستة

٢ــ الكلام في الصفات مع أدلتها

٣ــ مسألة الرؤية؛ لتعلُّقها بباب الصفات

٤ــ وسطية أهل السنة بين الفِرَق

٥ــ الإيمان باليوم الآخر

٦ــ مراتب القدر

٧ــ حقيقة الإيمان عند أهل السنة، ومسائل الأسماء والأحكام

٨ــ القول في الصحب والآل

٩ــ كرامات الأولياء

١٠ــ بعض سِمَات أهل السنة والجماعة.

بقي من المهمات العقدية التي لم تُذكَر في الواسطية

١ــ الإسراء والمعراج ٢ــ أشراط الساعة

٣ــ الجنة والنار ٤ــ الإيمان بالملائكة والرسل، وإن كان قد أشار له إشارة

٥ــ طاعة الحُكَّام المسلمين

سبب كتابة " الواسطية " قد ذكره المصنف في " مناظرة الواسطية " :

قال شيخ الإسلام: سبب كتابتها أنه قَدِمَ عليَّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها شيخ يقال له: رضي الدين الواسطي. من أصحاب الشافعي – قدم علينا حاجّاً، وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم ودُروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عُمدةً له، ولأهل بيته، فاستعفيتُ من ذلك، وقلتُ: قد كتبَ الناسُ عقائدَ مُتعددة، فخُذْ بعضَ عقائدِ أئمة السنة، فألَحَّ في السؤال، وقال: ما أُحِبَ إلا عقيدةً تَكتُبُها أنتَ، فكتبتُ له هذه العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نُسَخٌ كثيرة في مصر والعراق وغيرهما.

" مجموع الفتاوى " (٣/١٦٤)

تاريخ كتابتها عام ٦٩٨ هـ تقريبا؛ لأنه حينما عُقد له مَجلس المناظرة يوم الاثنين ثامن رجب عام خمس وسبعمائة (٨/ رجب ٧ / ٧٠٥ هـ) ، وسُئل عن اعتقاده قال: قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلمُ أنَّ أقواماً يَكذبون عليَّ، كما قد كذبوا عليَّ غير مرة، وإنْ أمليتُ الاعتقادَ مِنْ حِفظي ربما يقولون: كَتَمَ بعضَه أو داهن أو دارى، فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشام.. ثم أرسلتُ مَن أحضرها ومعها كراريس بخطي من المَنزِل، فحضرت العقيدة الواسطية .

" مجموع الفتاوى " (٣/١٦٣_١٦٤)

وفي رواية عبد الله بن تيمية لقصة المناظرة قال: فقال الشيخ: إذا قلت الساعة شيئاً من حفظي قد يقول الكذابون: قد كتم بعضه أو داهن. بل أنا أحضر ما كتبته قبل هذا المَجلِس بسنين مُتَعَددة قَبَلَ مَجيء التتار.

فأحضرت " الواسطية " ، وسبب تسميتها بذلك أن الذي طَلَبَها من الشيخ رجلٌ مِن قُضاة واسط – من أصحاب الشافعي – قدم حاجاً من نحو عشر سنين.

" مجموع الفتاوى " (٣/٢٠٢)

وفي هذا إشارة إلى أنه كتبها عام خمسة وتسعين وستمائة (٦٩٥ هـ) تقريباً؛ لأنه قال: من نحو عشر سنين.

لكن الأول أقرب؛ لأنه بتصريح من المصنف نفسه، وهو أضبط، ولأن كلام أخيه الشيخ عبد الله بن تيمية ليس صريحاً، فقد يكون مقصوده قبل عشر سنين من حكايته لقصة المناظرة، وليس قبل عشر سنين من حصول المناظرة، وأيضاً فإنه قال: نحو من.. مما يُشير إلى أنه لم يقصد التحري والدقة، والله تعالى أعلم.

ملحوظة: اكتفيت بالتعليق على المقدمة؛ لما فيها من الصعوبات والغموضات بالنسبة للمبتدئ، لكن لعلي إن وجدتُ نشاطاً في وقت لاحق ربما أواصل التعليق على بقية الكتاب، والله المُوَفق والمُعِين.

شرح العقيدة الواسطية

للإمام ابن تيمية

(٦٦١ هـ _ ٧٢٨ هـ)

شرح العلامة مُحَمَّدِ بن خليل الهراس

المتوفى سنة (١٣٩٥هـ)

تعليق / أبي محمد

عبد الله بن عبد الباري بن محمد

اليماني الماوي

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد، عبد الله ورسوله، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد: فلما كانت ((العقيدة الواسطية)) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من أجمع ما كُتِبَ في عقيدة أهل السنة والجماعة [3]، مع اختصار في اللفظة، ودقة في العبارة [4]، وكانت تحتاج في كثير من مواضعها إلى شرح يُجلي غوامضها، ويُزيح الستار عن مَكنون جواهِرها [5]، ويكون مع ذلك شرحاً بعيداً عن الإسهاب والتطويل والإملال بكثرة النقول، حتى يُلائم مَدارك الناشئين، ويُعطيهم زُبدة الموضوع [6] في سهولة ويُسر؛ فقد استخرت الله تبارك وتعالى، وأقدمت على هذا العمل، رغم كثرة الشواغل، وزحمة الصوارف؛ سائلاً الله عز وجل أن يَنفع به كل من قرأه، وأن يَجعله خالِصاً لوجهه؛ إنه قريب مجيب. محمد خليل هراس

---

[3] أي: من المتون، وإلا ففي الشروح الكثير مما هو أجمع منها، والله أعلم

[4] كان الصواب أن يقول:[ودِقَّةٍ في المعنى]؛ لأن معنى الدِّقَّة في العِبَارة: اختيار أَنسَب الألفاظ لأداء المعنى بوضوح بحيث لا يبقى فيه إجمال ولا غموض.

وأما الدِّقَّة في المعنى فإنها تدل على غموض في اللفظ، وعدم ظهور معناه لكل أحد، فهو دقيق لا يدركه إلا العالم الفطن ، ولو كانت الدقة في العبارة لما احتاجت الواسطية إلى شرح لتوضيح غوامضها، فتأمل.

[5] الجوهر يُطلَق في اللغة على كل حَجَر يُنتَفَعُ به، ثم أُطلِق على الشيء النَّفِيس غالي الثمن، ثم أطلقه المصنفون على الفوائد النفيسة.

[6] مدارك الناشئين أي: عقول المبتدئين. والزبدة هي الخُلاصة.

[بسم الله الرحمن الرحيم]

المبحث الأول: اختلاف العلماء في البسملة هل هي آية؟

قال العلامة محمد بن خليل الهراس رحمه الله تعالى:

/ش/ اختلف العلماء في البسملة: هل هي آية من كل سورة افتتحت بها ؟ أو هي آية مستقلة أنزلت للفصل بها بين السور وللتبرك بالابتداء بها ؟ والمختار القول الثاني.

واتفقوا على أنها جُزء آية من سورة النمل، وعلى تركها في أول سورة براءة؛ لأنها جُعِلَت هي والأنفال كسورة واحدة .

رجَّح الشارح كما ترى أن البسملة آية مستقلة، ليست من السورة

قال شيخ الإسلام: وقد تنازع العلماء: هل هي آية أو بعض آية من كل سورة؟ أو ليست من القرآن إلا في سورة النمل؟ أو هي آية من كتاب الله حيث كتبت في المصاحف وليست من السور؟ على ثلاثة أقوال، والقول الثالث هو أوسط الأقوال، وبه تجتمع الأدلة؛ فإن كتابة الصحابة لها في المصاحف دليل على أنها من كتاب الله، وكونهم فصلوها عن السورة التي بعدها دليل على أنها ليست منها، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:« نزلت علي آنفا سورة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم {إنا أعطيناك الكوثر} » إلى آخرها.

" مجموع الفتاوى " (٢٢/ ٢٧٦)، والمسألة موضوعها علم التفسير فتراجع الأقوال وما يرد عليها هناك؛ لأن بسطها هنا قد يُخرِج عن المقصود، والله أعلم .

المبحث الثاني: الكلام على الباء في البسملة

قال العلامة الهراس:

والباء في ((بسم)) للاستعانة.

وهي متعلقة بمحذوف، قَدَّرَهُ بعضُهم فِعْلاً، وقَدَّرَهُ بعضُهم اسماً، والقولان متقاربان، وبِكُلٍّ ورد في القرآن، قال تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١]، وقال: ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾ [هود: ٤١]

ويَحْسُنُ جَعْلُ المقدرَ متأخِراً؛ لأنَّ الاسمَ أحقُّ بالتقديم، ولأن تقديم الجار والمجرور يُفِيدُ اختصاصَ الاسمِ الكريم بكونه مُتَبَرَّكاً به.

هذه أربع مسائل:

الأولى: هل الباء للاستعانة أو للمصاحبة ؟

الثانية: هل الباء ومجرورها متعلقان باسم أو فعل محذوف ؟

الثالثة: هل المحذوف نُقدِّره مُتَقَدِّماً أو مُتَأخِرا ؟

الرابعة: هل المتعلق المقدر – سواء أكان اسماً أم فعلاً – عاماً أو خاصاً ؟

فأما المسألة الأولى فقد رجح المصنف أن الباء للاستعانة، وهذا قول أهل السنة، وقالت المعتزلة بأنها للمُصاحَبَة أي: أنها بمعنى (مع)، وذلك فِراراً من القول بأن الله تعالى هو خالق فِعْلَ العبد، فإنهم يقولون: إن العبد خالقٌ فِعلَ نفسِه.

ويقولون: باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفِعل، والله تعالى ليس آلة للفعل! ونحن نقول: الصواب أنَّ باء الاستعانة هي: الداخلة على المُستعان به.

وأما المسألة الثانية وهي: الباء ومجرورها متعلقان بمحذوف، فهل هو اسم أو فعل؟ الكوفيون يُقدرون المتعلق فِعلاً، والبصريون يُقدرونه اسما

وقد ورد تعلق الجار والمجرور بالفعل، وورد تعلقهما بالاسم في القرآن الكريم، كما مَثَّلَ الشارحُ بقوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١]، وقال: ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾ [هود: ٤١]

لكن من حيث الأصل العمل للأفعال؛ فلهذا كان هو الأكثر تصريحاً في كلام العرب، وهو يفيد الاستمرار، فقول الكوفيين أقرب، والآخر صحيح.

وأما المسألة الثالثة، وهي هل المحذوف نُقدِّره مُتَقَدِّماً على الجار والمجرور أو مُتَأخِرا؟ يعني هل يكون التقدير مثلاً: أبتدئ بسم الله أو بسم الله أبتدئ على القول بأنه فعل، وعلى القول بأن المقدر اسم هل نقدر: ابتدائي بسم الله أو بسم الله ابتدائي؟

الكوفيون يجعلون المقدر مؤخراً يُؤخرونه، والبصريون يُقدمونه.

على قول الكوفيين نقدر: بسم الله أبتدئ، وعلى قول البصريين: ابتدائي بسم الله.

واستحسنَ الشارح كونه متأخراً؛ لأمرين:

١ــ لأنَّ اسمَ الجلالةِ أحقُّ بالتقديم.

٢ــ ولأن تقديم الجار والمجرور يُفِيدُ اختصاصَ الاسمِ الكريم بكونه مُتَبَرَّكاً به، فالجار والمجرور حقهما التأخير، وتقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والقصر، وهو إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه.

وأما المسألة الرابعة، وهي: هل المتعلق المقدر – سواء أكان اسماً أم فعلاً – عاماً أو خاصاً ؟

فالمقصود هل يكون التقدير: أبتدئ أو ابتدائي بسم الله أو بسم الله أبتدئ أو ابتدائي؟ وهكذا في كل ما نبدأ به، أو نقدر فِعلاً خاصّاً يُناسِبُ الفعل الذي يُبدأ به، نحو: بسم الله أكتب، بسم الله أأكل، بسم الله أشرب، بسم الله أفتح،..؟

الثاني هو الأقرب، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ [العلق: ١]، باسم: جار ومجرود متعلق بقوله: اقرأ.

وجاء في حديث أبي هريرة في مسلم مرفوعاً: « باسمك ربي وضعت جنبي » الجار والمجرور متعلقان بقوله: وضعت، وفي حديث حذيفة في البخاري مرفوعاً: « باسمك اللهم أموت وأحيا » الجار والمجرور متعلقان بقوله: أموت. وهو فعل، فدل على أن الأصل في متعلق البسمَلة أن يكون فِعلاً خاصاً؛ لأنه أدل على المقام.

المبحث الثالث: الكلام على الكلمة الثانية في البسملة وهي: [اسم]

والاسم هو: اللفظ الموضوع لمعنى تعييناً له أو تمييزا.

واختلف في أصل اشتقاقه، فقيل: إنه من السمة؛ بمعنى: العلامة. وقيل: من السمو. وهو المختار.

وهمزته همزة وصل.

وليس الاسم نفس المسمى، كما زعم بعضُهم، فإنَّ الاسم هو اللفظ الدال، والمسمى هو المعنى المدلول عليه بذلك الاسم.

وليس هو كذلك نفس التسمية؛ فإنها فعل المُسَمِّي، يُقال: سَمَّيتُ ولدي محمداً، مثلا.

وقول بعضهم: إن لفظ الاسم هنا مُقْحَمٌ؛ لأن الاستعانة إنما تكون بالله عز وجل لا باسمه. ليس بشيء؛ لأن المراد ذكر الاسم الكريم باللسان؛ كما في قوله:﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى:١] أي: سبحه ناطقاً باسم ربك، مُتَكَلِّماً به، فالمراد التبرك بالابتداء بذكر اسمه تعالى.

ذكر الشارح تحت مبحث (الاسم) خمسة مسائل: ١_ معنى الاسم ٢_ اشتقاقه ٣_ مادته ٤_ علاقته بالمُسَمَّى ٥_ زيادته أو أصالته في البسملة.

الأولى لغوية، والثانية صرفية، والثالثة إملائية، والرابعة عقدية، والخامسة نحوية.

فأما المسألة الأولى – وهي معنى الاسم – فالاسم في اللغة: القول الدال على المُسَمَّى.

ويقال: هو ما يُعرف به الشيء، ويُستَدَل عليه به.

وفي الاصطلاح: هو الذي يُعَيِّنُ مُسماه أو يُمَيِّزه عن غيره.

ولهذا قال الشارح: والاسم هو: اللفظ الموضوع لمعنى تعييناً له أو تمييزا.

التعيين يكون في الأعلام كأحمد وزيد وعمرو، والتمييز يكون في المعاني والمشتقات والمصادر مثلاً كـ عِلْمٍ، وقُدْرَةٍ، وسَمْعٍ، وبَصَر،..

قال ابن مالك:

اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطلقا ... عَلَمُهُ كجعفرٍ وخِرنقا.

فإن كان المقصود من الاسم مجرد الدلالة على الذات فهو العَلَم الذي يراد تعيينه، وإن كان يراد به أيضاً الدلالة على معنى فهو الاسم الذي يُرَادُ تمييزه، والله أعلم.

" مجموع الفتاوى " (٣٣٣/١٣) ، " النبوات " (٧٦٧/٢) ، " بدائع الفوائد " (٢٨/١).

قال شيخ الإسلام: فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمى عَبَّرنا عنه بأيِّ اسم كان إذا عرف مسمى هذا الاسم، وقد يكون الاسم عَلَماً، وقد يكون صفة، كمن يسأل عن قوله: ﴿ومن أعرض عن ذكري﴾ [طه:١٢٤] : ما ذكره؟ فيقال له: هو القرآن مثلاً أو هو ما أنزله من الكتب.

فإن الذكر مصدر، والمصدر تارة يُضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول.

فإذا قيل: ذِكْرُ الله بالمعنى الثاني () كان ما يذكر به مثل قول العبد سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو وهو كلامه وهذا هو المراد في قوله: ﴿ومن أعرض عن ذكري﴾ [طه:١٢٤]؛ لأنه قال قبل ذلك: ﴿فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾ [١٢٣]، وهداه هو ما أنزله من الذكر، وقال بعد ذلك: ﴿قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها﴾[طه:١٢٥_١٢٦].

والمقصود أن يعرف أن الذكر هو كلامه المُنزل، أو هو ذكر العبد له، فسواء قيل ذكري كتابي أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك كان المسمى واحدا.

وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المُخْتَصَّة به فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى، مثل: أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن وقد علم أنه الله، لكن مراده ما معنى كونه قدوساً سلاماً مؤمناً ونحو ذلك، إذا عُرِفَ هذا فالسلف كثيراً ما يُعَبِّرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر. " مجموع الفتاوى " (١٣/٣٣٤_٣٣٥).

وأما المسألة الثانية: اشتقاق الاسم، هل هو من السُّمُو أو من السِّمَة؟

البصريون يختارون أنه من السُّمُو، والكوفيون يُرَجِّحُون كونه من السِّمَة.

أولاً: السُّمُو معناه: العلو، والسِّمَة هي العَلَامَة.

ثانِياً: كيف صار (اسْمٌ)؟

إن كان من السُّمُو فالأصل: (سِمْوٌ) على وزن فِعْلٌ، فحُذِفَت الواو التي هي لام الكلمة في الميزان؛ لكثرة الاستعمال تخفيفاً مثل: دم ويد فأصلها دمي، ويدي. وبعد حذف الواو نُقِلَ سُكُون الميم إلى السين؛ لأن الميم صارت موضع إعراب تتغير حركتها بحسب العوامل، فصارت (سْمٌ)، فجيء بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن، فصارت (اسْمٌ).

وإن كان من السِّمَة فالأصل: (وَسْمٌ) على وزن فَعْلٌ، فحُذِفَت الواو التي هي فاء الكلمة في الميزان؛ لكثرة الاستعمال تخفيفاً، كما حذفوا الواو من (عِدَة)؛ فإن أصلها (وَعْدٌ) حذفت واوها تخفيفاً، فإذن بعد حذف الواو من (وَسْمٌ) بقيت السين ساكنة، فجِيءَ بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن، فصار: (اسْمٌ).

ومذهب البصريين أرجح؛ لأنهم اتفقوا على أن جمع (اسم) أسماء، وعلى أن تصغير (اسم) سُمَيّ، ولو كان الاسم أصله وَسْمٌ لكان جمعه أوسام، وتصغيره على وُسَيم! لأن الجمع والتصغير يَرُدَّان الأشياء إلى أصولها. انظر " حاشية ابن حمدون على المكودي "

تنبيه: وأصل (سُمَيّ) سُمَيْوٌ، فقُلِبَت الواوُ ياءً، ثم أُدغِمَت في ياء التصغير، وقُلِبت فتحة الميم كسرة. وأصل (أسماء) أسماو فقُلِبَت الواوُ همزةً لتطرُّفِها، والله تعالى أعلم

ثالِثاً: هل ينبني على هذه المسألة أثرٌ عَقَدي؟

أئمة السنة المحققون كابن تيمية وابن القيم وأئمة الدعوة وغيرهم لم يذكروا هذا، بل يُصَحِّحُونَ القولين، ويَجعلون قول الكوفيين مبنياً على الاشتقاق الأوسط، وقول البصريين مبنياً على الاشتقاق الصغير، وإن كان قول البصريين أقرب إلى اللغة، لكن وُجِدَ بعض العلماء ذكر أن القول بأنَّ الاسم من السمة مبني على القول بخلق الأسماء الحسنى، وأن أسماء الله تعالى علامة عليه أو على فعله، وليست أزلية!

ومعلوم أن أسماء الله تعالى من كلامه، وعليه فليست مخلوقة كما نص على ذلك الإمام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى " (٦/٢٠٧).

قال القرطبي: اختلفوا في اشتقاق الاسم على وجهين، فقال البصريون: هو مشتق من السمو، وهو العلو والرفعة، فقيل: اسم؛ لأن صاحبه بمنزلة المرتفع به.
وقيل لأن الاسم يسمو بالمسمى فيرفعه عن غيره. وقيل إنما سُمي الاسم اسماً؛ لأنه علا بقوته على قِسْمَي الكلام: الحرف والفعل، والاسم أقوى منهما بالإجماع؛ لأنه الأصل، فَلِعُلُوِّه عليهما سمي اسماً، فهذه ثلاثة أقوال.

وقال الكوفيون: إنه مشتق من السمة وهي العلامة؛ لأن الاسمَ علامةٌ لمن وُضِعَ له، فأصل اسم على هذا " وَسْمٌ "، والأول أصح؛ لأنه يقال في التصغير سمي، وفي الجمع أسماء، والجمع والتصغير يَرُدان الأشياء إلى أصولها، فلا يقال: وسيم، ولا أوسام.

ويدل على صحته أيضا فائدة الخلاف،... فإن من قال الاسم مشتق من العلو يقول: لم يزل الله سبحانه موصوفاً قبل وجود الخلق وبعد وجودهم، وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته، وهذا قول أهل السنة.

ومن قال الاسم مشتق من السِّمَة يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة، وهذا قول المعتزلة وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة، وهو أعظم في الخطأ من قولهم: إن كلامه مخلوق، تعالى الله عن ذلك! " تفسير القُرطبي " (١/١٠١)

لعل القرطبي أول من ذكر هذا، ثم تتابع بعده أصحاب الحواشي على " ألفية ابن مالك " وغيرهم، ومعلوم أن القرطبي متأثر بالأشعرية، وأنتَ تلحظ من كلامه هذا نفي التسلسل، فهو يقول: فلما خلق الخلق. أي: أنه لم يكن خلق من قبل شيئا.

قال الإمام أحمد بن تيمية: وهو مشتق من " السُّمُو " ، وهو العلو كما قال النحاة البصريون، وقال النحاة الكوفيون: هو مشتق من " السِّمَة " وهي العلامة، وهذا صحيح في " الاشتقاق الأوسط " وهو: ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما فإنه في كليهما (السين والميم والواو) ، والمعنى صحيح؛ فإن السِّمة والسيما العلامة، ومنه يقال: وَسَمْتُهُ أَسِمُهُ كقوله: ﴿سنسمه على الخرطوم﴾ [القلم:١٦]، ومنه التوسم كقوله: ﴿لآيات للمتوسمين﴾ [الحِجْر:٧٥]

لكن اشتقاقه من " السمو " هو الاشتقاق الخاص: الذي يتفق فيه اللفظان في الحروف وترتيبها، ومعناه أخص، وأتم؛ فإنهم يقولون في تصريفه: سَمَّيْتُ.

ولا يقولون: وَسَمْتُ . وفي جمعه: أسماء، لا أوسام، وفي تصغيره: سمي لا وسيم.

ويقال لصاحبه: مُسَمَّى، لا يقال: موسوم، وهذا المعنى أخص؛ فإن العلو مقارن للظهور، كلما كان الشيء أعلى كان أظهر، وكل واحد من العلو والظهور يتضمن المعنى الآخر، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «وأنت الظاهر فليس فوقك شيء». ولم يقل: فليس أظهر منك شيء.

لأن الظهور يتضمن العلو والفوقية، فقال: « فليس فوقك شيء ». ومنه قوله: ﴿فما اسطاعوا أن يظهروه﴾ [الكهف:٩٧] أي: يعلوا عليه. ويقال: ظهر الخطيب على المنبر. إذا علا عليه، ويقال للجبل العظيم: عَلَم؛ لعلوه وظهوره، يُعلَم، ويُعْلَم به غيره، قال تعالى: ﴿ومن آياته الجواري في البحر كالأعلام﴾ [الرحمن:٣٢] وكذلك " الراية العالية " التي يُعلَمُ بها مكان الأمير والجيوش، يقال لها: عَلَم وكذلك العَلَم في الثوب؛ لظهوره، كما يقال لعرف الديك وللجبال العالية: أعراف؛ لأنها لعلوها تعرف، فالاسم يظهر به المسمى ويعلو، فيقال للمُسَمِّي: سمه: أي: أظهِره وأعله أي: أعل ذِكْرَه بالاسم الذي يُذْكَرُ به؛ لكن يُذْكَرُ تارةً بما يُحمَد به ويذكر تارةً بما يُذَم به كما قال تعالى: ﴿وجعلنا لهم لسان صدق عليا﴾[مريم: ٥٠]، وقال: ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾[الشرح: ٤]، وقال: ﴿وتركنا عليه في الآخرين سلام على نوح في العالمين﴾[الصآفات: ٧٨_٧٩]

وقال في النوع المذموم: ﴿وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين﴾[القصص: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿نتلوا عليك من نبإ موسى وفرعون﴾[القصص: ٣].

فكلاهما ظهر ذكره؛ لكن هذا [يعني موسى عليه السلام] إمام في الخير، وهذا [يعني فرعون] إمام في الشر. " مجموع الفتاوى "(٦/٢٠٧_٢٠٨)

تنبيه: الشارح (العلامة الهراس) يرجح أن الاسم مشتق من السمو، لكن الغريب أنه بدأ بذكر القول بأنه مشتق من السمة، ثم ذكر ما رجحه بصيغة التمريض، فقال: [وقيل: من السمو. وهو المختار].

وأما المسألة الثالثة: فهي همزة كلمة (اسم)، وهي كما قال: وصل. بالإجماع

لأنها من الأسماء العشرة التي همزاتها وصل سماعاً، وهي:[اسم، است، ابن، ابنة، ابنم، اثنان، اثنتان، امرؤ، امرأة، ايمُن الله].

قال ابن مالك:

وفي اسمٍ استٍ ابنٍ ابنمٍ سُمِعْ ... واثنينِ وامرئٍ وتأنيثٍ تبعْ

وايمن همز أل كذا ويبدل ... مدا في الاستفهام أو يسهل

قوله:[وتأنيث تبع] يعني به تأنيث ابن واثنين وامرئ أي: ابنة واثنتين وامرأة. والعاشر " ايمن " المذكور أول البيت.

ومواضع همزة الوصل قليلة، وهي: ماضي الفعل الخماسي، والسداسي، وأمرهما، ومصدرهما، وأمر الثلاثي، و(أل) التعريف عند اتصالها بالكلمة، ك المسجد، الدار، البيت... وما عدا ذلك فهمزته قطع

وكلمة (البتة) فيها خلاف، فقيل: قطع، وقيل: وصل. وأنت بالخيار.

وأما **المسألة الرابعة:** فهي علاقة الاسم بالمسمى

الجهمية والمعتزلة يقولون بأن الاسم غير المسمى، وبالتالي فالأسماء مخلوقة!

والأشاعرة يقولون: الاسم هو المسمى، وتلك الأسماء عندهم تسميات!

وأهل السنة والجماعة يفرقون بين أربعة أشياء: الاسم، والمُسَمَّى، والتسمية، والمُسَمِّي.

فالاسم هو اللفظ الدال على المُسَمَّى، والمُسَمَّى هو ما يدل عليه الاسم (ذات متصفة بصفات)، والتسمية هي فِعْلُ واضع الاسم بإزاء معناه الذي يدل عليه، والمُسَمِّي هو فاعل التسمية.

سبب إدخال هذه المسألة في كتب الاعتقاد أن أئمة السنة حينما أنكروا القول بخلق القرآن أتى أهل البدع بهذه المسألة؛ لتكون مدخلاً لهم في تصحيح القول بخلق القرآن، فلا يُنكَر بعد ذلك عليهم.

والأصل أن أئمة السنة لا يفتعلون مثل هذه المسائل ابتداءً، لكن إذا تكلم فيها المبتدعة يضطر أئمة السنة للخوض معهم؛ لبيان الحق، ورد الباطل؛ ولهذا فأول ما يبدأ أهل البدع بافتعال نحو هذه الجدليات الكلامية ينكر عليهم أئمة السنة، فإن ذاعت المسألة، وصار فيها كلام تعين بيان الحق فيها؛ ولهذا فإن الإمام الطبري كان يعتبر هذه المسألة من الحماقات!

قال الطبري رحمه الله تعالى (٣١٠ هـ): وأما القول في الاسم: أهو المسمى أم غير المسمى؟ فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام فيستمع، فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين، وحسب امرئ من العلم به، والقول فيه أن ينتهي إلى قول الله، عز وجل ثناؤه، الصادق، وهو قوله: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾[الإسراء: 110] ، وقوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾[الأعراف: 180] ..

" صريح السنة " صـ (٢٦)

تنبيه: وافق بعض الأئمة قول الأشاعرة دون انتباه لحقيقة قولهم كالإمام اللالكائي وغيره؛ ولهذا فمقصود هؤلاء ليس كمقصود الأشاعرة؛ إذ أن مقصود هؤلاء أن الاسم إذا ذُكِر أو دُعِي فإنما يُراد المُسَمَّى، وهذا حق، لكن من الغلط أن يقال معمى هذا أن الاسم هو المُسَمَّى.

ومن الغلط أن يقال: مقصود الأشاعرة أن ذات حروف اللفظ هي نفسها مدلوله، فهذا لا يقوله عاقل يَتَصَوَّر ما يقول!

وإنما غاية قولهم أن ما نسميه نحن أسماء هم يجعلونه تسميات، ولا يفرقون بين الاسم والمسمى، إنما يفرقون بين الاسم والتسمية، والله أعلم

قال شيخ الإسلام: وهؤلاء الذين قالوا: إن الاسم هو المسمى لم يُريدوا بذلك أن اللفظ المؤلَّف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به؛ فإن هذا لا يقوله عاقل. ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال " نار " احترق لسانه!

ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم، ويُشنع عليهم، وهذا غلط عليهم، بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسمية، والاسم ليس هو اللفظ، بل هو المراد باللفظ؛ فإنك إذا قلت: يا زيد، يا عمرو. فليس مرادك دعاء اللفظ، بل مرادك دعاء المسمى باللفظ، وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى، وهذا لا ريب فيه إذا أخبر عن الأشياء فذكرت أسماؤها، فقيل: ﴿محمد رسول الله﴾، ﴿وخاتم النبيين﴾، ﴿وكلم الله موسى تكليما﴾، فليس المراد أن هذا اللفظ هو الرسول، وهو الذي كلمه الله، وكذلك إذا قيل: جاء زيد، وأشهد على عمرو، وفلان عدل، ونحو ذلك فإنما تذكر الأسماء والمراد بها المسميات، وهذا هو مقصود الكلام.

" مجموع الفتاوى " (١٨٨/٦)

في " تشنيف المسامع " ما نصه: ص: وأن الاسم عين المسمى.

ش: أي عين المسمى وذاته، والعبارة التي عَبَّرَ بها عن الاسم بالمسمى هذا قول الأشعري ومن الحجة له إجماع المسلمين على أن الحالف باسم من أسماء الله تنعقد يمينه كالحالف بالله، ولو كان اسم الله غير الله لكان الحالف به حالفاً بغير الله، فلا ينعقد يمينه، وبقوله تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾، فهو سبحانه مدعو بها، باعتبار أن المدعو هو المسمى، وإنما يُدعى باسمه، وجعل الاسم مدعواً باعتبار أنَّ المقصود به المسمى، وقال تعالى: ﴿اسمه يحيى﴾ ثم نادى الاسم، فقال: ﴿يا يحيى﴾، وقال: ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها﴾، وأراد الأشخاص المعبودة؛ لأنهم كانوا يعبدون المسميات. " تشنيف المسامع "

وقال القرطبي: وعلى هذا (أي كون الاسم من السمو أو من السمة) وقع الكلام في الاسم والمسمى.. فذهب أهل الحق فيما نقل القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أن الاسم هو المسمى، وارتضاه ابن فورك، وهو قول أبي عبيدة وسيبويه، فإذا قال قائل: الله عالم. فقوله دال على الذات الموصوفة بكونه عالما، فالاسم كونه عالما، وهو المسمى بعينه، وكذلك إذا قال: الله خالق. فالخالق هو الرب، وهو بعينه الاسم، فالاسم عندهم هو المسمى بعينه من غير تفصيل.

قال ابن الحصار: مَن ينفي الصفات من المبتدعة يزعم أن لا مدلول للتسميات إلا الذات، ولذلك يقولون الاسم غير المسمى، ومن يثبت الصفات يثبت للتسميات مدلولات هي أوصاف الذات وهي غير العبارات وهي الأسماء عندهم.
" تفسير القُرطبي " (١/١٠١)

قال شيخ الإسلام: قال هؤلاء: " الاسم هو المسمى " وجعلوا اللفظ الذي هو الاسم عند الناس هو التسمية كما قال البغوي: والاسم هو المسمى وعينه وذاته. قال الله تعالى: {إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى} أخبر أن اسمه يحيى. ثم نادى الاسم فقال {يا يحيى} وقال: {ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها} وأراد الأشخاص المعبودة؛ لأنهم كانوا يعبدون المسميات. وقال: {سبح اسم ربك الأعلى} و{تبارك اسم ربك}. قال: ثم يقال " للتسمية " أيضا اسم. واستعماله في التسمية أكثر من المسمى.

وقال أبو بكر ابن فورك:... واحتج أصحابنا في ذلك بقوله تبارك وتعالى: {تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام}، وهذا هو صفة للمسمى، لا صفة لما هو قول

وكلام وبقوله: {سبح اسم ربك}؛ فإن المسبح هو المسمى، وهو الله، وبقوله سبحانه: {إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى}، ثم قال: {يا يحيى خذ الكتاب بقوة} فنادى الاسم وهو المسمى.

وبأن الفقهاء أجمعوا على أن الحالف باسم الله كالحالف بالله في بيان أنه تنعقد اليمين بكل واحد منهما؛ فلو كان اسم الله غير الله لكان الحالف بغير الله لا تنعقد يمينه؛ فلما انعقد ولزم بالحنث فيها كفارة دل على أن اسمه هو. ويدل عليه أن القائل إذا قال: ما اسم معبودكم؟ قلنا الله. فإذا قال: وما معبودكم؟ قلنا الله فنجيب في الاسم بما نجيب به في المعبود؛ فدل على أن اسم المعبود هو المعبود لا غير. وبقوله. {ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم} وإنما عبدوا المسميات لا الأقوال التي هي أعراض لا تعبد..

قلت: لو اقتصروا على أن أسماء الشيء إذا ذكرت في الكلام فالمراد بها المسميات – كما ذكروه في قوله: {يا يحيى} ونحو ذلك – لكان ذلك معنى واضحا لا ينازعه فيه من فهمه لكن لم يقتصروا على ذلك؛ ولهذا أنكر قولهم جمهور الناس من أهل السنة وغيرهم؛ لما في قولهم من الأمور الباطلة مثل دعواهم أن لفظ اسم الذي هو " ا س م " معناه ذات الشيء ونفسه وأن الأسماء – التي هي الأسماء – مثل زيد وعمرو هي التسميات؛ ليست هي أسماء المسميات وكلاهما باطل مخالف لما يعلمه جميع الناس من جميع الأمم ولما يقولونه. فإنهم يقولون: إن زيدا وعمرا ونحو ذلك هي أسماء الناس والتسمية جعل الشيء اسما لغيره هي مصدر سميته تسمية إذا جعلت له اسما و" الاسم " هو القول الدال على

المسمى ليس الاسم الذي هو لفظ اسم هو المسمى؛ بل قد يراد به المسمى؛ لأنه حكم عليه ودليل عليه. وأيضا: فهم تكلفوا هذا التكليف؛ ليقولوا إن اسم الله غير مخلوق ومرادهم أن الله غير مخلوق وهذا مما لا تنازع فيه الجهمية والمعتزلة؛ فإن أولئك ما قالوا الأسماء مخلوقة إلا لما قال هؤلاء هي التسميات **فوافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى ووافقوا أهل السنة في اللفظ**.

ولكن أرادوا به ما لم يسبقهم أحد إلى القول به من أن لفظ اسم وهو " ألف سين ميم " معناه إذا أطلق هو الذات المسماة، بل معنى هذا اللفظ هي الأقوال التي هي أسماء الأشياء مثل زيد وعمرو وعالم وجاهل. فلفظ الاسم لا يدل على أن هذه الأسماء هي مسماه. ثم قد عرف أنه إذا أطلق الاسم في الكلام المنظوم فالمراد به المسمى؛ فلهذا يقال: ما اسم هذا؟ فيقال: زيد. فيجاب باللفظ، ولا يقال: ما اسم هذا فيقال هو هو!

وما ذكروه من الشواهد حجة عليهم:

أما قوله: {**إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى لم نجعل له من قبل سميا**}، ثم قال: {**يا يحيى**} فالاسم الذي هو يحيى هو هذا اللفظ المؤلَّف من (يا وحا ويا) هذا هو اسمه ليس اسمه هو ذاته، بل هذا مكابرة، ثم لما ناداه فقال: {**يا يحيى**}. فالمقصود المراد بنداء الاسم هو نداء المسمى، لم يقصد نداء اللفظ لكن المتكلم لا يمكنه نداء الشخص المنادى إلا بذكر اسمه وندائه، فيعرف حينئذ أن قصده نداء الشخص المسمى، وهذا من فائدة اللغات، وقد يدعى بالإشارة وليست الحركة هي ذاته ولكن هي دليل على ذاته...

وقد قال بعض الناس: إن ذكر الاسم هنا صلة والمراد تبارك ربك؛ ليس المراد الإخبار عن اسمه بأنه تبارك؛ وهذا غلط فإنه على هذا يكون قول المصلي تبارك اسمك أي تباركت أنت ونفس أسماء الرب لا بركة فيها. ومعلوم أن نفس أسمائه مباركة وبركتها من جهة دلالتها على المسمى. ولهذا فرقت الشريعة بين ما يذكر اسم الله عليه وما لا يذكر اسم الله عليه في مثل قوله: {فكلوا مما ذكر اسم الله عليه}، وقوله: {وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه}، وقوله: {واذكروا اسم الله عليه}، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم: «وإن خالط كلبك كلاب أخرى فلا تأكل فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره».

وأما قوله تعالى {ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم}.

فليس المراد كما ذكروه: أنكم تعبدون الأوثان المسماة فإن هذا هم معترفون به. والرب تعالى نفى ما كانوا يعتقدونه وأثبت ضده ولكن المراد أنهم سموها آلهة واعتقدوا ثبوت الإلهية فيها؛ وليس فيها شيء من الإلهية فإذا عبدوها معتقدين إلهيتها مسمين لها آلهة لم يكونوا قد عبدوا إلا أسماء ابتدعوها هم ما أنزل الله بها من سلطان؛ لأن الله لم يأمر بعبادة هذه ولا جعلها آلهة كما قال: {واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون}، فتكون عبادتهم لما تصوروه في أنفسهم من معنى الإلهية وعبروا عنه بألسنتهم وذلك أمر موجود في أذهانهم وألسنتهم لا حقيقة له في الخارج؛ فما عبدوا إلا هذه الأسماء التي تصوروها في أذهانهم وعبروا عن معانيها بألسنتهم؛ وهم لم يقصدوا عبادة الصنم إلا لكونه إلها عندهم وإلهيته هي في أنفسهم؛ لا في الخارج فما عبدوا في الحقيقة

إلا ذلك الخيال الفاسد الذي عبر عنه. ولهذا قال في الآية الأخرى: {وجعلوا لله شركاء قل سموهم أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض أم بظاهر من القول}، يقول: سموهم بالأسماء التي يستحقونها هل هي خالقة رازقة محيية مميتة أم هي مخلوقة لا تملك ضرا ولا نفعا؟ ؟ فإذا سموها فوصفوها بما تستحقه من الصفات تبين ضلالهم. قال تعالى: {أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض} وما لا يعلم أنه موجود فهو باطل، لا حقيقة له ولو كان موجودا لعلمه موجودا {أم بظاهر من القول} أم بقول ظاهر باللسان لا حقيقة له في القلب؛ بل هو كذب وبهتان.

وأما قولهم: إن الاسم يراد به " التسمية " وهو القول: فهذا الذي جعلوه هم تسمية هو الاسم عند الناس جميعهم والتسمية جعله اسما والإخبار بأنه اسم ونحو ذلك وقد سلموا أن لفظ الاسم أكثر ما يراد به ذلك وادعوا أن لفظ الاسم الذي هو " ألف سين ميم ": هو في الأصل ذات الشيء ولكن التسمية سميت اسما لدلالتها على ذات الشيء: تسمية للدال باسم المدلول ومثلوه بلفظ القدرة؛ وليس الأمر كذلك؛ بل التسمية مصدر سمى يسمي تسمية والتسمية نطق بالاسم وتكلم به ليست هي الاسم نفسه وأسماء الأشياء هي الألفاظ الدالة عليها ليست هي أعيان الأشياء. وتسمية المقدور قدرة هو من باب تسمية المفعول باسم المصدر وهذا كثير شائع في اللغة كقولهم للمخلوق خلق وقولهم درهم ضرب الأمير أي مضروب الأمير ونظائره كثيرة. وابن عطية سلك مسلك هؤلاء، وقال: الاسم الذي هو " ألف وسين وميم " يأتي في مواضع من الكلام الفصيح يراد به المسمى،

ويأتي في مواضع يراد به التسمية نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «إن لله تسعة وتسعين اسما»، وغير ذلك ومتى أريد به المسمى فإنما هو صلة كالزائد كأنه قال في هذه الآية: سبح ربك الأعلى أي نزهه. قال: وإذا كان الاسم واحد الأسماء كزيد وعمرو فيجيء في الكلام على ما قلت لك. تقول: زيد قائم تريد المسمى وتقول: زيد ثلاثة أحرف تريد التسمية نفسها على معنى نزه اسم ربك عن أن يسمى به صنم أو وثن فيقال له: " إله أو رب ". قلت: هذا الذي ذكروه لا يعرف له شاهد لا من كلام فصيح ولا غير ذلك ولا يعرف أن لفظ اسم " ألف سين ميم " يراد به المسمى بل المراد به الاسم الذي يقولون هو التسمية. وأما قوله: تقول زيد قائم زيد المسمى. فزيد ليس هو " ألف سين ميم " بل زيد مسمى هذا اللفظ فزيد يراد به المسمى ويراد به اللفظ. وكذلك اسم " ألف سين ميم " يراد به هذا اللفظ؛ ويراد به معناه وهو لفظ زيد وعمرو وبكر؛ فتلك هي الأسماء التي تراد بلفظ اسم؛ لا يراد بلفظ اسم نفس الأشخاص؛ فهذا ما أعرف له شاهدا صحيحا فضلا عن أن يكون هو الأصل كما ادعاه هؤلاء.

قال تعالى: {ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه} . فأسماؤه الحسنى مثل: الرحمن الرحيم والغفور الرحيم فهذه الأقوال هي أسماؤه الحسنى وهي إذا ذكرت في الدعاء والخبر يراد بها المسمى. إذا قال: {وتوكل على العزيز الرحيم}

فالمراد المسمى ليس المراد أنه يتوكل على الأسماء التي هي أقوال؛ كما في سائر الكلام: كلام الخالق وكلام المخلوقين.

وما ذكروه من أن القائل إذا قال: ما اسم معبودكم؟ قلنا: الله. فنجيب في الاسم بما نجيب به في المعبود؛ فدل على أن اسم المعبود هو المعبود: حجة باطلة وهي عليهم لا لهم. فإن القائل إذا قال: ما اسم معبودكم؟ فقلنا: الله. فالمراد أن اسمه هو هذا القول ليس المراد أن اسمه هو ذاته وعينه الذي خلق السموات والأرض فإنه إنما سأل عن اسمه لم يسأل عن نفسه؛ فكان الجواب بذكر اسمه. وإذا قال: ما معبودكم؟ فقلنا الله: فالمراد هناك المسمى؛ ليس المراد أن المعبود هو القول فلما اختلف السؤال في الموضعين اختلف المقصود بالجواب وإن كان في الموضعين قال الله لكنه في أحدهما أريد هذا القول الذي هو من الكلام وفي الآخر أريد به المسمى بهذا القول كما إذا قيل: ما اسم فلان؟ فقيل: زيد أو عمر فالمراد هو القول. وإذا قال: من أميركم أو مَن أنكحت؟ فقيل: زيد أو عمرو. فالمراد به الشخص فكيف يجعل المقصود في الموضعين واحدا. ولهذا قال تعالى: {ولله الأسماء الحسنى}

كان المراد أنه نفسه له الأسماء الحسنى. ومنها اسمه الله. كما قال: {قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى}، فالذي له الأسماء الحسنى هو المسمى بها؛ ولهذا كان في كلام الإمام أحمد أن هذا الاسم من أسمائه الحسنى، وتارة يقول: الأسماء الحسنى له. أي المسمى ليس من الأسماء؛ ولهذا في قوله: {ولله الأسماء الحسنى} لم يقصد أن هذا الاسم له الأسماء الحسنى، بل قصد أن المسمى له الأسماء الحسنى...

فتبين أن هؤلاء الذين قالوا: " الاسم هو المسمى " إنما يسلم لهم أن أسماء الأشياء إذا ذكرت في الكلام أريد به المسمى، وهذا مما لا ينازع فيه أحد من العقلاء، لا أن لفظ اسم. ألف سين ميم يراد به الشخص.

" مجموع الفتاوى " (٦/١٨٩_٢٠٢)

ما سبب قول الأشاعرة هذا؟

أرادوا الرد على الجهمية والمعتزلة كالعادة.

تنبيه: العلامة الهراس إنما أراد الرد على الأشاعرة في هذه الفقرة؛ لأن العليم والحكيم، والرحيم،.. هذه كلها عندهم ليست أسماء، وإنما هي تَسْمِيات، وما نسميه نحن أسماء هي عندهم عين الذات!

تنبيه: وقع في بعض نسخ " شرح الواسطية " [فإنها فِعْل المُسَمَّى]، والصواب: المُسَمِّي.

المسألة الخامسة: هل (اسم) زائد في البسملة؟

قال الهراس: [وقول بعضهم: إن لفظ الاسم هنا مُقْحَمٌ (أي: مُدْخَل ومُزاد)؛ لأن الاستعانة إنما تكون بالله عز وجل، لا باسمه. ليس بشيء]

أشار الهراس في هذه الفقرة إلى قول أبي عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩ هـ) : «بسم الله» إنما هو بالله؛ لأنَّ اسم الشيء هو الشيء بعينه. " مجاز القرآن " (١٦/١)

رد الهراس هذا الكلام بأنه ليس بشيء أي: ليس حجة علمية [لأن المراد ذكر الاسم الكريم باللسان؛ كما في قوله:﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ [الأعلى:١] أي: سَبِّحْهُ ناطقاً باسم ربك، مُتَكَلِّماً به، فالمراد التبرك بالابتداء بذكر اسمه تعالى].

يعني أن ذكر الاسم وتسبيحه ودعاءه ليس المراد به اللفظ! وإنما المراد أن ذكر صاحب الاسم أصلاً إنما يكون بذكر اسمه، وهذا شيء بديهي!

وهذا التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى

قال ابن القيم: وعَبَّرَ لي شيخُنا أبو العباس ابن تيمية قَدَّسَ اللهُ روحَه عن هذا المعنى بعبارةٍ لطيفةٍ وَجِيزَة، فقال: " المعنى سبح ناطِقاً باسم ربك، مُتَكَلِّماً به " وكذا: ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها﴾، ﴿سبح اسم ربك﴾ المعنى سبح ربك ذاكراً اسمه.

وهذه الفائدة تُساوي رِحلة، لكن لمن يعرف قدرها، فالحمد لله المنان بفضله، ونسأله تمام نعمته. " بدائع الفوائد " (١٩/١)

وقال شيخ الإسلام: وأما احتجاجهم بقوله: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وأن المراد سبح ربك الأعلى وكذلك قوله: ﴿تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكرام﴾ وما أشبه ذلك فهذا للناس فيه قولان معروفان، وكلاهما حجة عليهم.

منهم من قال: " الاسم " هنا صلة، والمراد سبح ربك، وتبارك ربك. وإذا قيل: هو صلة فهو زائد، لا معنى له، فيبطل قولهم إن مدلــول لفظ اسم " ألف سين ميم " هو المسمى؛ فإنه لو كان له مدلولٌ مُراد لم يكن صلة، ومن قال إنه هو المسمى وأنه صلة كما قاله ابن عطية فقد تناقض؛ فإن الذي يقول: هو صلة. لا يجعل له معنى، كما يقوله من يقول ذلك في الحروف الزائدة التي تجيء للتوكيد كقوله: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾ (أي: فبرحمة..) و ﴿قال عما قليل ليصبحن نادمين﴾ (أي: عن قليل...)، ونحو ذلك. ومن قال: إنه ليس بصلة بل المراد تسبيح الاسم نفسه. فهذا مناقض لقولهم مناقضة ظاهرة.

والتحقيق أنه ليس بصلة، بل أمر الله بتسبيح اسمه كما أمر بذكر اسمه، والمقصود بتسبيحه وذكره هو تَسْبيحُ المُسَمَّى وذِكْرُه؛ فإن المُسَبِّحَ والذاكِر إنما يُسَبِّح اسمه ويذكر اسمه، فيقول: سبحان ربي الأعلى. فهو نَطَقَ بلفظ: ربي الأعلى. والمراد هو المُسَمَّى بهذا اللفظ، فتسبيح الاسم هو تَسْبيحُ المُسَمَّى.

ومَن جَعَلَهُ تَسبيحاً للاسم يقول: المعنى أنك لا تُسَم به غير الله، ولا تُلْحِد في أسمائه، فهذا مما يستحقه اسم الله، لكن هذا تابع للمراد بالآية ليس هو المقصود بها القصد الأول. " مجموع الفتاوى " (٦/١٩٧_١٩٨)

المَبحث الرابع: الكلام على اسم الجلالة (الله) في البسملة

واسم الجلالة؛ قيل: إنه اسم جامد غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فهو كسائر الأعلام المحضة، التي لا تتضمن صفات تقوم بمسمياتها.

والصحيح أنه مشتق.

واختلف في مبدأ اشتقاقه، فقيل: من أَلَه يأله أُلوهةً وإلاهة وألوهية؛ بمعنى: عُبِد عبادة.

وقيل: من أَلِه – بكسر اللام – يأَلَه – بفتحها – ألهاً؛ إذا تَحَيَّر.

والصحيح الأول، فهو إله؛ بمعنى مألوه؛ أي: معبود. ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: الله ذو الإلهية والعبودية على خلقه أجمعين .

وعلى القول بالاشتقاق يكون وصفا في الأصل، ولكن غلبت عليه العلمية، فتجري عليه بقية الأسماء أخبارا وأوصافا؛ يقال: الله رحمن رحيم سميع عليم؛ كما يقال: الله الرحمن الرحيم ... إلخ.

ذكر العلامة الهراس هنا مسألتين في اسم الجلالة (الله): ١ــ هل هو مشتق أو جامد؟ ٢ــ على القول باشتقاقه فمن أين اشتُق ؟

فأما المسألة الأولى، وهي: هل اسم الجلالة (الله) مشتق أو جامد؟

اختلفوا في ذلك، فقيل: إنه اسم جامد غير مشتق من مادة أخرى.

وهذا قول ابن العربي والسُّهَيلي والسمين الحلبي وغيرهم، ومن أشهر القائلين الإمام ابن مالك في " شرح التسهيل " (١/١٧٧)، وغلط من نسبه لسيبويه.

وحجة هؤلاء أنَّ أسماء الله تعالى أزلية لا بداية لها، فما من وقت يُقدر إلا وهو سبحانه متسم بها، والاشتقاق يقتضي أسبقية المادة المُشتق منها، وهذا ينافي أزليتها!

فإذن قالوا: اسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فهو كسائر الأعلام المحضة، التي لا تتضمن صفات تقوم بمسمياتها.

القول الآخر: أنه مشتق، وهو قول الجمهور، من أشهر من قال به الخليل وسيبويه، وهو ترجيح الشارح كما نص عليه مع أنه لم يُجِب عن حجة مخالفه

وهذا القول هو الموافق لعقيدة السلف أنَّ أسماء الله تعالى كلها أعلام وأوصاف، وأنها ليست كالأعلام المحضة التي لا تتضمن الصفات.

وأما الجواب عن حجة ذلك القول فقد تولاه ابن القيم حيث قال: ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى وأنه مستمد من أصل آخر فهو باطل ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ولا ألم بقلوبهم وإنما أرادوا أنه دال على صفة له تعالى وهي الإلهية كسائر أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفور والرحيم والسميع والبصير فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب وهي قديمة

والقديم لا مادة له فما كان جوابكم عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسم الله ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالإشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة وقول سيبويه إن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء هو بهذا الإعتبار لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولا ثم اشتقوا منها الأفعال فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء لا فرق بينهما فالإشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي وإنما هو اشتقاق تلازم سمي المتضمن بالكسر مشتقا والمتضمن بالفتح مشتقا منه ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى بهذا المعنى. " بدائع الفوائد " (٢٢/١)

فإذن القول بالاشتقاق سواء في أسماء الله تعالى أو غيرها ليس معناه أن المادة التي يُشتَق منها تكون أسبق من المشتق؛ فإن هذا لا يدركه بشر، لا سيما على القول بتوقيف اللغة وهو الراجح.

فمن أين للنحاة أدلة على أن العرب استعملت هذه الكلمة أولاً ثم اشتقت منها لفظة أخرى؟! وما أدراهم أن هذه اللفظة استعملت قبل تلك؟!

فالمقصود إنما هو وجود المناسبة بين اللفظتين في التركيب والمعنى، وليس هو تولداً حقيقياً كتولد الطفل من أمه!

المسألة الثانية: ما هو مبدأ اشتقاق اسم الجلالة؟

واختلف في ذلك على أقوال كثيرة نحو عشرين قولاً، ذكر الشارح هنا قولين:

الأول: أنه مِنْ أَلِه يأَلَه أُلوهةً وإلاهةً وألوهيّةً، بمعنى: عبد عبادة.

فهو إله؛ بمعنى مألوه؛ أي: معبود، وهذا القول هو الراجح، بل حكى ابن جرير إجماع العرب عليه، وكذا أئمة الدعوة يحكونه إجماعا.

قال ابن جرير الطبري: فإن قال: وما دل على أن الألوهية هي العبادة، وأن الإله هو المعبود، وأن له أصلاً في فعل ويفعل؟ قيل: لا تمانع بين العرب في الحكم لقول القائل يصف رجلاً بعبادة ويطلب مما عند الله جل ذكره: تأله فلان بالصحة ولا خلاف. " تفسير الطبري "(١/١٢١) ط. هجر

إلاه (إلـه) على وزن فِعَال، بمعنى مفعول، ومجيء فِعَال بمعنى مفعول كثير في اللغة، مثل: فِرَاش بمعنى مَفروش، وكتاب بمعنى مكتوب،..

الثاني: أنه مِنْ أَلِه يَأْلَه ألهاً، إذا تَحيَّر؛ لأنه تعالى لا يُدرَكُ كُنه ذاته، ولا يُحاط به جل وعلا.

قال الشارح: ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: الله ذو الإلهية والعبودية على خلقه أجمعين ([7]).

---

[7] رواه ابن جرير في تفسير البسملة، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناد هذا الخبر ضعيف .

انظر: " تفسير الطبري " (123/1) تحقيق: أحمد شاكر .

كيف هي طريقة الصرفيين في اشتقاق اسم الجلالة (الله) من الإله؟

قالوا: أصله (الإله) فحذفت الهمزة تخفيفاً، فصار: (اللاه) ، فاجتمع مثلان اللام الأولى ساكنة، والثانية متحركة، فأُدغمتا، فصار (الله)، وفُخِّم اللام لانفتاحه وعدم تقدم كسرة عليه.

ويقال: أصله (إله)، فحذفت الهمزة اعتباطاً، فصار (لاه)، ثم جيء بـ أل التعريف، وأدغمت لامها في لام الاسم فصار (الله).

قال الشارح:[وعلى القول بالاشتقاق يكون وصفاً في الأصل، ولكن غَلَبَت عليه العلمية]أي: في الاستعمالات اللغوية وإن كان متضمناً لصفة الألوهية، وإنما المراد أنه يقع مبتدءًا مخبراً عنه، لا خبراً عن مبتدإٍ آخر، ويقع موصوفاً، لا صفة، كما هو الحال في الأعلام [فتجري عليه بقية الأسماء أخباراً وأوصافاً، يقال: الله رحمن رحيم سميع عليم؛ كما يقال: الله الرحمن الرحيم ... إلخ].

وأما قوله تعالى:{الر كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميدِ اللهِ الذي له ما في السموات وما في الأرض، وويل للكافرين من عذاب شديد}[سورة إبراهيم]

فليس اسم الجلالة (الله) صفة لـ (الحميد)، وإنما هو عطف بيان أو بدل.

المبحث الخامس: في الكلام على اسمي: (الرحمن، الرحيم)

و ((الرحمن الرحيم)) : اسمان كريمان من أسمائه الحسنى، دالان على اتصافه تعالى بصفة الرحمة، وهي صفة حقيقية له سبحانه، على ما يليق بجلاله، ولا يجوز القول بأن المراد بها لازمها، كإرادة الإحسان ونحوه، كما يزعم المعطلة، وسيأتي مزيد بيان لذلك إن شاء الله (أي: عند الكلام على صفة الرحمة).

واختلف في الجمع بينهما:

فقيل: المراد بـ (الرحمن) الذي وسعت رحمته كل شيء في الدنيا؛ لأن صيغة (فعلان) تدل على الامتلاء والكثرة، و(الرحيم) الذي يختص برحمته المؤمنين في الآخرة.

وقيل العكس.

وقد ذهب العلامة ابن القيم رحمه الله إلى أن (الرحمن) دال على الصفة القائمة بالذات، و(الرحيم) دال على تعلقها بالمرحوم، ولهذا لم يجئ الاسم الرحمن متعديا في القرآن، قال تعالى: ﴿وكان بالمؤمنين رحيما﴾، ولم يقل: رحمانا.

وهذا أحسن ما قيل في الفرق بينهما.

وروي عن ابن عباس أنه قال: هما اسمان رقيقان، أحدهما أرق من الآخر.

ومنع بعضهم كون (الرحمن) في البسملة نعتاً لاسم الجلالة؛ لأنه عَلَمٌ آخر لا يُطلَقُ على غيره، والأعلام لا يُنعَتُ بها.

والصحيح أنه نَعتٌ له باعتبار ما فيه من معنى الوصفية، فـ (الرحمن) اسمه تعالى ووصفه، ولا تنافي اسميتُه وصفيتَه، فمن حيث هو صفة جرى تابعاً على اسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورود الاسم العلم، كقوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾

ذكر الهراس في هذه الفقرة في اسمي (الرحمن الرحيم) ثلاث مسائل:

١_ دلالتهما على صفة الرحمة الإلهية

٢_ الفرق بينهما

٣_ صحة النعت بهما

فأما المسألة الأولى، وهي: دلالتهما على صفة الرحمة فهذا لا خلاف فيه بين السلف، وهو رد على المعطلة المؤوِّلَة، الذين يعطلون أدلة الصفات عن مدلولها، ثم يؤولون معناها، فهنا ينفون صفة الرحمة عن الله تعالى؛ لشبهة ليس هذا محل بسطها، ثم يأتون إلى الأدلة التي تدل على صفة الرحمة، فيُفَسرونها بالإرادة، ويقولون: المراد إرادة الإحسان!

وأما المسألة الثانية، وهي: مسألة الجمع أو الفرق بينهما، فأولاً: الرحمن الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة، لكن وقع الخلاف في الفرق بينهما:

فقيل: المراد بـ (الرحمن) يتضمن صفة الرحمة العامة بجميع الخلق في الدنيا، و(الرحيم) يتضمن صفة الرحمة الخاصة بالمؤمنين في الآخرة؛ لأن صيغة (فعلان) تدل على الامتلاء والكثرة، ولقوله تعالى:{وكان بالمؤمنين رحيما}؛ فإن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والقصر، وهو إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه، {وكان بالمؤمنين} لا بغيرهم {رحيما}، وهذا قول الجمهور، نقله القرطبي.

وقيل العكس، أي: أن الرحمن يتضمن الرحمة الخاصة بالمؤمنين، والرحيم يتضمن الرحمة العامة لجميع الخلق؛ لقوله تعالى:{إن الله بالناس لرؤوف رحيم}، وقوله ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن».

ورجَّح العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى وتبعه الهراس أن (الرحمن) دال على الصفة الذاتية، و(الرحيم) دال على الصفة الفعلية؛ لأنه لم يأتِ اسم الرحمن متعدياً في القرآن، قال تعالى:{وكان بالمؤمنين رحيما}، ولم يقل: رحمانا. " البدائع " (٢٣/١)

لكن كما سبق أنه قد ورد متعدياً في السنة، في حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد والترمذي وأبي داود أن النبي ﷺ قال: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ» .

واختار شيخنا أبو مشكور الإسرافيلي أنهما مترادفان، وإن كان الرحمان أكثر مبالغة من الرحيم كالرَّزَّاق والرَّازِق؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المَعنى غالبا.

وبالنسبة للأثر الذي ذكره عن ابن عباس أنه قال: هما اسمان رقيقان، أحدهما أرق من الآخر. فقد قيل: الصواب: رفيقان. مع أن الأثر لا يصح أصلاً ([8]).

وقال الخطابي: وجاء في الأثر: " أنهما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر". وهذا مشكل؛ لأن الرقة لا مدخل لها في شيء من صفات الله – سبحانه – ومعنى الرقيق ها هنا: اللطيف. يقول: أحدهما ألطف من الآخر، ومعنى اللطف في هذا: الغموض دون الصِّغَر الذي هو نعت في الأجسام.

" شأن الدعاء" صـ٣٩، وانظر أيضاً صـ٦٢. من الشاملة.

فائدة: الرحمن يطلق على الله وحده، بخلاف الرحيم.

---

[8] **موضوع**، رواه البيهقي في " الأسماء والصفات " (صـ71) ، وهو مسلسل بالكذابين، فقد رواه محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس به.

قال السيوطي في " الإتقان " (242/2) : وأوهى طرقه ـ يعني: تفسير ابن عباس ـ طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإذا انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب.

وانظر: " تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة " (26/1) .

وروى البيهقي في " الجامع لشعب الإيمان " (299/5) عن مقاتل بن سليمان عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعا: « فإذا قال العبد: بسم الله الرحمن الرحيم؛ قال الله عز وجل: عبدي دعاني باسمين رقيقين؛ أحدهما أرق من الآخر، فالرحيم أرق من الرحمن، وكلاهما رقيقان » .

قال البيهقي: وقوله: (رقيقان). قيل: هذا تصحيف وقع في الأصل، وإنما هما: (رفيقان) ، والرفيق من أسماء الله تعالى .

قال محققه عبد العلي حامد: إسناده ضعيف، وفيه جهالة، ومقاتل بن سليمان متهم، والضحاك لم يسمع من ابن عباس .

وأما المسألة الثالثة، وهي النعت باسم (الرحمن) فقد أشكلت على بعضهم فأنكر بعضهم علميته، وقالوا: ليس علماً، بل هو كالعلم؛ لأنه ورد كالعَلَم مخبرا عنه كما في قوله تعالى:{الرحمن علم القرآن}،{الرحمن على العرش استوى}، وورد نعتاً كما في البسملة، فقالوا: إذن نعربه بدلاً في البسملة؛ لأنه لا يصح جعله عَلَماً ووصفاً! فالأعلام لا تُنعت!

والجواب: أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف باعتبارين ([9])، والشيء إذا كان له أكثر من اعتبار صح أن تعتبر تلك الاعتبارات كلها، وكُلٌّ بحسبه

فحينما تُنعت ويُخبَر عنها يكون ذلك باعتبار عَلَمِيتها، وحينما يُنعَت بها يكون ذلك باعتبار وصفيتها.

فائدة: قولهم: بَسْمَلَة. هذا يُسمى نَحْتٌ لقول: بسم الله الرحمن الرحيم، ومثله: الحوقلة نحت لـ لا حول ولا قوة إلا بالله، والحمدلة، والسبحلة،.. ولكن البَسْمَلَة نَحْتٌ مَسْموع عن العرب، فهو سماعي، فقد قال ابن أبي ربيعة:

لقد بَسْمَلَت ليلى غَداةَ لقيتُها ... فيا حبذا ذاكَ الحديثُ المُبَسْمَلُ.

بخلاف هذه النحوتات فهي مصنوعة مُوَلَّدَة، لم تُسْمَع عن العرب، والله تعالى أعلم.

[9] **قال الشيخ ابن عثيمين**: أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله عز وجل، وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص. " القواعد المثلى " صـ٨

المبحث السادس: الكلام على الحمد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:[الحمد لله، الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا].

قال العلامة الهراس: /ش/ (الحمد لله) : روي عن النبي – ﷺ – أنه قال:« كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي؛ فهو أقطع، أبتر» مَمْحُوق البركة.

وورد مثل ذلك في البسملة؛ ولهذا جمع المؤلف بينهما عَمَلاً بالروايتين، ولا تعارض بينهما؛ فإن الابتداء قسمان: حقيقي وإضافي.

والحمد ضد الذم، يقال: حَمِدتُّ الرجل أحمده حَمْداً ومحمدا ومحمدة، فهو محمود وحميد.

ويقال: حَـمَّدَ اللهَ – بالتشديد – أثنى عليه المرة بعد الأخرى، وقال: الحمد لله.

والحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري، نعمة كان أو غيرها؛ يقال: حمدت الرجل على إنعامه، وحمدته على شجاعته.

وأما الشكر فعلى النعمة خاصة، ويكون بالقلب واللسان والجوارح

قال الشاعر: أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المُحَجَّبا

وعلى هذا فبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في الثناء باللسان على النعمة، وينفرد الحمد في الثناء باللسان على ما ليس بنعمة من الجميل الاختياري، وينفرد الشكر بالثناء بالقلب والجوارح على خصوص النعمة، فالحمد أعم مُتَعَلَّقاً، وأخَصُّ آلَةً، والشكر بالعكس.

وأما الفرق بين الحمد والمدح، فقد قال ابن القيم: إن الحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه، فلا بد فيه من اقتران الإرادة بالخير، بخلاف المدح؛ فإنه إخبارٌ مجرد؛ ولذلك كان المدح أوسع تَناولاً؛ لأنه يكون للحي والميت، وللجماد أيضا.

و(أل) في الحمد للاستغراق؛ ليتناول كُلَّ أفراد الحمد المُحَقَّقة والمُقَدَّرة .

وقيل: للجنس، ومعناه : أن الحمد الكامل ثابت لله، وهذا يقتضي ثبوت كل ما يحمد عليه من صفات كماله ونعوت جماله؛ إذ من عُدِمَ صفات الكمال فليس بمحمود على الإطلاق، ولكن غايته أنه محمود من وجه دون وجه، ولا يكون مَحموداً من كل وجه وبكل اعتبار بجميع أنواع الحمد إلا من حاز صفات الكمال جميعها، فلو عُدِمَ منها صفة واحدة لنقص من حَمْدِهِ بسببها.

في هذه الفقرة عدة مسائل:

١_ فضيلة البدء بالحمد.

٢_ أقسام الابتداء.

٣_ معنى الحمد.

٤_ الفرق بين الحمد والشكر.

٥_ الفرق بين الحمد والمدح.

٦_ نوع (أل) التي في الحمد.

أما فضيلة البدء بالحمد فلم يثبت دليل خاص يدل على فضل الابتداء بالحمد، وأما الحديث الذي ذكره الشارح فلا يصح، وقد توسع العلامة الألباني في تخريجه والكلام عليه في أوائل كتابه " إرواء الغليل " (١/ صـ٢٩ وما بعدها).

وخلاصة القول أنه لا يصح في هذا الباب سوى حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ ». رواه الإمام أبو داود والترمذي وغيرهما، وخَرَّجَه الإمام الوادعي في " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين "

ولهذا فإن جماعة من العلماء لم يفتتحوا كتبهم بالحمد كالبخاري وابن أبي شيبة وغيرهما، وإن كان البدء بالحمد حسناً؛ لأن الكتاب هو كلام تسبقه خُطبة غالباً، وقد كان النبي ﷺ يفتتح خُطَبَه بالحمد، وعلى كل فلا ينكر على من بدأ بالحمد، ولا على من لم يبدأ به كتابه، والله تعالى أعلم.

تنبيه: قول الشارح: وورد مثل ذلك في البسملة؛ ولهذا جمع المؤلف بينهما عَمَلاً بالروايتين. كلاهما ضعيف، فالله أعلم هل جمعه بينهما عَمَلاً بذلك مع ضعفه، أو أن الأحسن أن يقال: اقتداءً بالكتاب العزيز؟! وقيل: عَمَلاً بالسنة الفعلية. كذا قيل ولا أدري ما دليل ذلك.

المسألة الثانية: أقسام الابتداء ،ينقسم إلى قسمين:

١ــ ابتداء حقيقي، وهو الذي لم يَسبِقه شيء من الكلام.

٢ــ ابتداء حُكمي (إضافي)، وهو الذي تَقَدَّمَه شيء من الكلام الذي لم يُخرِجه عن حَيِّز الابتداء، فهو ابتداء نسبي إضافي حُكمي أي: بالنسبة لما بعده، فأُعطِي حُكم الابتداء.

س: لماذا احتاج الشارح لذكر هذا ؟

ج: للجمع بين حديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر »، وحديث « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي؛ فهو أقطع، أبتر».

فالبدء بالبسملة ابتداء حقيقي، والبدء بالحمد ابتداء حُكمي.

المسألة الثالثة: معنى الحمد

الحمد لُغَةً: ضد الذم

شرعاً: ذكر أوصاف المَحمود مع حُبِّه وتعظيمه.

وله صيغتان: الأولى: الحمد لله أو أحمد الله أو نحمد الله، ونحو ذلك

الثانية: ذكر الصفات الإلهية على وجه التبجيل والتعظيم والمحبة كأن تقول: ربنا ذو كرم عظيم، ورحمة واسعة،.. ونحو ذلك؛ فلهذا قول الشارح: ويقال: حَـمَّدَ اللهَ – بالتشديد – أثنى عليه المرة بعد الأخرى، وقال: الحمد لله. لو قال: أو قال الحمد لله. لكان أحسن؛ لبيان الصيغتين.

قول الشارح: والحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري. منتقد من ثلاثة أوجه:

١_ أن الحمد يكون باللسان، ويكون بالقلب، كما نص على ذلك ابن القيم في كتابه " جلاء الأفهام "

٢_ أن الثناء هو تكرار الحمد، وليس هو الحمد، كما يدل على ذلك ما في مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : حَمِدَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ : { الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ }، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي».

قال شيخ الإسلام: فالحمد يتناول جنس المحامد، والثناء يقتضي تكريرها وتعديدها والزيادة في عددها، والمجد تعظيمها وتوسيعها والزيادة في قدرها وصفتها.

انظر: " درء تعارض العقل والنقل " (١٧/٤) ، " الوابل الصيب " صـ١٨٠، " بدائع الفوائد " (٩٥/٢).

٣_ أن قوله: الجميل الاختياري. يوهم أنه لا يُحْمَدُ إلا على الصفات الاختيارية دون الذاتية.

قال العلامة ابن عثيمين: فيه قصور؛ إذ أن الحمد لله يكون على إحسانه، وعلى أفعاله الاختيارية، وعلى صفاته الذاتية اللازمة، ولعل قصده الحمد بالنسبة للمخلوق.

" التعليقات على شرح الواسطية للهراس " صـ٧٦ ط. الدرر السنية

المسألة الرابعة: الفرق بين الحمد والشكر.

الحمد يكون باللسان والقلب، والشكر يكون باللسان والقلب والجوارح

قال الشاعر: أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المُحَجَّبا

والحمد يكون مقابل النعمة، ويكون على الكمال، والشكر إنما يكون في مقابلة النعمة.

وعلى هذا فبين الحمد والشكر عموم وخصوص وجهي، يجتمعان في الثناء باللسان والقلب على النعمة، فكلاهما ثناء باللسان والقلب على النعمة، وينفرد الحمد في الثناء باللسان والقلب على مجرد الكمال الذاتي ، وينفرد الشكر بالثناء بالجوارح على خصوص النعمة، فالحمد أعم مُتَعَلَّقاً، وأخَصُّ آلَةً، والشكر بالعكس، أي: أن متعلق الحمد أعم؛ لأن متعلقه الكمال اللازم والمتعدي، وهو أخص آلة أي: أنه إنما يكون باللسان والقلب.

بينما الشكر متعلقه أخص؛ لأن متعلقه الكمال المتعدي نفعه للشاكر فقط، وهو أعم من حيث الآلة؛ لأنه يكون باللسان والقلب والجوارح.

المسألة الخامسة: الفرق بين الحمد والمدح.

نقل الشارح عن ابن القيم قوله: إن الحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه، فلا بد فيه من اقتران الإرادة بالخبر، بخلاف المدح؛ فإنه إخبارٌ مجرد؛ ولذلك كان المدح أوسع تَناولاً؛ لأنه يكون للحي والميت، وللجماد أيضا.

قال ابن القيم: فالصواب في الفرق بين الحمد والمدح أن يقال: الإخبار عن محاسن الغير إما أن يكون إخباراً مُجرداً من حُب وإرادة أو مقروناً بحبه وإرادته، فإن كان الأول فهو المدح، وإن كان الثاني فهو الحمد، فالحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه؛ ولهذا كان خَبراً يتضمن الإنشاء بخلاف المدح فإنه خبر مجرد، فالقائل إذا قال: الحمد لله أو قال: ربنا لك الحمد. تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه تعالى باسم جامع محيط متضمن لكل فرد من أفراد الحمد المحققة والمقدرة، وذلك يستلزم إثبات كل كمال يحمد عليه الرب تعالى

" بدائع الفوائد " (٢/٩٣). توسع ابن القيم في الكلام من صـ٩٢ إلى ٩٦

المسألة السادسة: نوع (أل) التي في الحمد:

قيل للاستغراق، وقيل للجنس

(أل) التي للاستغراق هي التي يصح أن تقع موقعها (كل)، مثل: {وخلق الإنسان ضعيفا}.

(أل) التي للجنس هي التي تعم الجنس، ولكن لا يصح أن تقع موقعها (كل)، مثل: {وجعلنا من الماء كل شيء حي}، فلا يصح أن يقال: جعلنا من كل ماء.

فمن قال للاستغراق، قال: ليتناول كُلَّ أفراد الحمد المُحَقَّقة والمُقَدَّرة، وعليه فلا يَستحق الحمد غير الله تعالى، فحَمْدُ غير الله إنما هو تابع لحمد الله؛ لأن حَمْدَ المخلوق حَمْدٌ لخالقه.

ومن قال: للجنس. أجاز أن يستحق غير الله تعالى الحمد، لكن يكون حمداً ناقصاً، والذي يكون ثابتاً لله تعالى وحده هو الحمد الكامل من كل وجه.

قول الشارح: وهذا يقتضي ثبوت كل ما يحمد عليه من صفات كماله، ونعوت جماله؛ إذ من عُدِمَ صفات الكمال فليس بمحمود على الإطلاق، ولكن غايته [أنه محمود من وجه دون وجه، ولا] يكون مَحموداً من كل وجه وبكل اعتبار بجميع أنواع الحمد إلا من حاز صفات الكمال جميعها، [فلو عُدِمَ منها صفة واحدة لنقص من حَمْدِهِ بسببها]. هو لابن القيم " مدارج السالكين " (1/٨٦_٨٧)

وقد أسقط الشارح من كلام ابن القيم ما جعلته بين معكوفين.

ورجح شيخ الإسلام أنها للاستغراق فيما يظهر من كلامه

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو سبحانه جعل من شاء من عباده محمودا، ومُحَمَّداً سيد المَحمُودين، ومحمدٌ تكون صفاته المحمودة أكثرَ، وأحمدُ يكون أحمدَ من غيره، فهذا أفضل، وذاك أكثر، وهو سبحانه جعله مُحَمَّداً وأحمد، فهو المحمود على ذلك، وحمد أهل السماوات والأرض جُزء من حمده؛ فإن حمدَ المصنوع حمدُ صانعه، كما أن كل ملك هو جزء من ملكه، فله الملك وله الحمد، وإذا كان الحمد كله له...(هنا سقط) بخلاف ما إذا أثبت جنس الحمد من غير استغراق، فإن هذا لا يثبت خصائص الرب التي بها يمتاز عن غيره، فإن الحمد إذا كان للجنس أوجب أن يكون لغيره أفراد من أفراد هذا الجنس، كما تقوله القدرية، وأما أهل السنة فيقولون: الحمد لله كله، وإنما للعبد حَمْدٌ مقيد؛ لكون الله تعالى أنعم عليه، كما للعبد ملك مقيد، وأما الملك المستقل والحمد المستقل والملك العام والحمد العام فهو لله رب العالمين، لا إله إلا هو، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير.

وفي السنن عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: " من قال إذا أصبح: اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك، لا شريك لك، فلك الحمد –فقد أدى شكر ذلك اليوم، ومن قال مثل ذلك إذا أمسى فقد أدى شكر تلك الليلة "، وقال تعالى:{وما بكم من نعمة فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون (53) ثم إذا كشف الضر عنكم إذا فريق منكم بربهم يشركون (54)} ، وقال تعالى:{ وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون (82)} أي: تجعلون شكركم على نعمة الله أنكم تضيفونها إلى غيره بقولكم " مطرنا بنوء كذا وكذا ".

وقال تعالى:{وإذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين إليه} الآية. وقال:{هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين (65)}،...

وفي حديث آخر: " من قال إذا أصبح: الحمد لله ربي لا أشرك به شيئا، أشهد أن لا إله إلا الله؛ ظل تغفر له ذنوبه حتى يمسي، وإن قالها حين يمسي؛ ظل تغفر له ذنوبه حتى يصبح " رواه أبان المحاربي عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال سعيد بن جبير: إذا قرأت: {فادعوا الله مخلصين له الدين}[غافر:14] فقل: "لا إله إلا الله"، وقل على أثرها: " الحمد لله رب العالمين " ثم قرأ هذه الآية: {فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين}[غافر:65]

وقد روي نحو ذلك عن ابن عباس، وقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ كان يقول في دبر الصلاة: " لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه، له النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون "، وهذا قد ذكره في أوائل هذه السورة؛ فقال تعالى: {إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم} إلى قوله: {فادعوا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون}.

وفي السنن نوعان من الدعاء، يقال في كل منهما لمن دعا به إنه دعى الله باسمه الأعظم: أحدهما: " اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، أنت الله المنان بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام "، والآخر: " اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد "...

" جامع المسائل " (٣/٢٨٥) ، " قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات " (٤١).

فهـــــرس

_ مقدمة الشارح.....(٧)

_ هل البسملة آية.....(١٠)

_ الباء في البسملة.....(١١)

_ الكلام على (اسم) في البسملة .....(١٤)

_ الكلام على اسم الجلالة .....(٣٥)

_ الكلام على اسمي (الرحمن والرحيم) .....(٤٠)

_ الكلام الحمد .....(٤٥)